



## الإمام الخامنئى يبلغ السياسات العامة للإنتاج الوطنى و دعم العمل و رأس المال الإيرانى – 2013 /Feb/ 13

تنفيذاً للبند الأول من المادة 110 من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أبلغ سماحة آية الله العظمى السيد على الخامنئى قائد الثورة الإسلامية السياسات العامة للإنتاج الوطنى و دعم العمل و رأس المال الإيرانى بعد تشاوره مع مجمع تشخيص مصلحة النظام الإسلامى، و كلف الحكومة الإسراع فى تنفيذ هذه السياسات خلال أقل مدة زمنية ممكنة، و تنظيم السبل و الأساليب لذلك و متابعة الشؤون القانونية ذات الصلة.

و فى ما يلى ترجمة نص السياسات العامة للإنتاج الوطنى و دعم العمل و رأس المال الإيرانى، التى أبلغها سماحته لرؤساء السلطات الثلاث و رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإسلامى:

بسم الله الرحمن الرحيم

السياسات العامة للإنتاج الوطنى و دعم العمل و رأس المال الإيرانى

1 - رفع القدرة على التنافس و زيادة الفائدة من الإنتاج عن طريق:

- إصلاح و إعادة تشكيل بنية الإنتاج الوطنى.

- خفض التكاليف و تحسين جودة الإنتاج.

- اتخاذ أنواع التدابير التشجيعية و الجزائية.

- تحسين عوامل الإنتاج.

2 - توجيه و تعزيز البحث العلمى و التنمية و الإبداعات و بناها التحتية، و الاستفادة منها بهدف:

- رفع المستوى النوعى و الكمى للإنتاج الوطنى.

- رفع مستوى الصناعة الداخلية إلى المنتج النهائى.

- دعم الطابع التجارى للتقنية و الصناعة و الاستفادة من استقطاب و نقل العلوم التقنية و التقنيات العصرية و إيجاد نظام وطنى للإبداع.

3 - تنمية الاقتصاد ذى المحورية العلمية بالتشديد على تنمية عناصره الأصلية بما فيها: البنى التحتية الاتصالية، و تمهيدات تبديل منجزات البحوث العلمية إلى تقنيات و نشر استخدامها، و الدعم القانونى لحقوق الشخصيات الطبيعية و الاعتبارية، و ربط القطاعات العلمية و البحثية بقطاعات الإنتاج فى البلاد.

4 - دعم إنتاج المنتجات ذات الطبيعة الاستراتيجية التى تحتاج إليها الاستهلاكات العامة أو قطاع الإنتاج فى البلاد.



5 - استكمال سلسلة الإنتاج من المواد الخام إلى المنتجات النهائية بمراعاة مبدأ التنافس و الابتعاد عن بيع الخامات خلال فترة زمنية معينة.

www.leader.ir

6 - دعم إنتاج المنتجات التي يكون لعرضها التنافس مردودات إيجابية من العملة الصعبة أو مردودات سلبية من استهلاك العملة الصعبة.

7 - إدارة مصادر العملة الصعبة بالتشديد على تأمين احتياجات الإنتاج الوطني و توفير فرص العمل و استقرار قيمة العملة الوطنية.

8 - تحسين أجواء العمل و التجارة بهدف زيادة الإنتاج الوطني و إصلاح الأرضيات و المقدمات الثقافية و القانونية و التنفيذية و الإدارية.

9 - زيادة أسهم القطاعات التعاونية و الخصوصية في الإنتاج الوطني عن طريق:

- تعزيز المحفزات و العزيمة الوطنية و التأكيد و التسريع في التنفيذ الكامل لسياسات المادة 44 ، و مراعاة الانضباط المالي و الموازنى للحكومة.

- رفع التمييز بين القطاعات الحكومية و القطاعات الخاصة و التعاونية.

- تنظيم و حماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل رفع كفاءتها.

10 - تنظيم دور المؤسسات الاقتصادية العامة غير الحكومية باتجاه الإنتاج الوطني.

11 - مضاعفة الشفافية و إعلان الإحصائيات و المعلومات في الوقت المناسب، و تسهيل الحصول عليها، و الإعلان عن أبعاد و فرص الاستثمار و المستثمرين في المجالات المختلفة، و المجابهة الجادة لكل حالات التمتع الخاص بالمعلومات.

12 - تأهيل و رفع مستوى الفائدة في ما يخص القوى العاملة بتكريس المحفزات و المهارات و الإبداع و توفير حالة تلاؤم بين المراكز التعليمية و البحثية و بين احتياجات سوق العمل.

13 - توفير الأرضيات و التنظيم في مجال العمالة و فرص العمل و حركة القوى الإيرانية العاملة على المستوى الوطني و الإقليمي و العالمى.

14 - رفع مستوى الأرصدة الإنسانية و الطبيعية و الاجتماعية و الموضوعية بالتشديد على تنمية المؤسسات الشعبية من أجل نمو الإنتاج الوطني.

15 - تنمية ثقافة دعم رأس المال و العمل و البضائع و الخدمات الإيرانية و الاستفادة من آراء المتخصصين و الخبراء في اتخاذ القرارات الاقتصادية.



16 - الحؤول دون إهدار و تجميد الأرصة الموضوعية و الإنسانية الإيرانية بالتشديد على إيجاد و تنمية خدمات تقنية و استشارية خارج نطاق المؤسسات، و رفع مستوى المردودات الاقتصادية لهذه الأرصة فى شتى القطاعات الاقتصادية.

17 - تنمية تنوع أدوات الاستثمار فى سوق المال و استكمال بناها، و اتخاذ سياسات تشجيعية لمشاركة عموم الناس و المستثمرين الداخليين و الدوليين و خصوصاً الإقليميين فى سوق المال.

18 - دعم الباحثين و المستثمرين و تشجيع دخول الرساميل الإيرانية إلى مجالات الاستثمار المنطوية على مجازفات بما فى ذلك البحث العلمى و التنمية، بتأسيس صناديق شراكة أو ضمانة للاستثمار فى هذا المجال.

19 - تأهيل إدارة المصادر الموجودة فى صندوق التنمية الوطنية باتجاه تحسين و تعضيد الإمكانات الإنتاجية و رفع المستوى النوعى للعمل و رأس المال الإيرانى.

20 - تنقيح و إصلاح القوانين و الضوابط ( و منها إصلاح القوانين المالية و المصرفية و الضمان الاجتماعى و الضرائب) لتسهيل العمل و النشاط فى القطاعات الإنتاجية و رفع عقبات الاستثمار على المستوى الوطنى وفق منحى الثبات النسبى فى القوانين.

21 - تأهيل نظام توزيع البضائع و الخدمات باستخدام الأساليب الشفافة و الإعلام الواضح، و التقليل من الوسائط غير الضرورية و غير الكفوءة.

22 - تنمية المصادر المالية و تأهيل إدارتها باتجاه رفع قدرة الإنتاج الوطنى، و خفض تكاليف التأمين المالى اللازمة خصوصاً عن طريق تنظيم و تطوير و دعم المؤسسات المالية التنموية و التأمينية.

23 - الحؤول دون ظهور حالات احتكار فى عجلة الإنتاج و التجارة إلى حين الاستهلاك.